

تقشير الشركاء فى المنشآت الانتاجية

دكتور محمد مصطفى سليمان

عضو هيئة التدريس بكلية القانون - بنغازى

محاضرة القيت ضمن الدورة التثقيفية المتخصصة لأمناء اللجان الشعبية
بالمنشآت الانتاجية التى عقدت فى الفترة من ٣/مايو ٨٠م الى ٩/يونيو
١٩٨٠م • وقد أشرف على الدورة ونظمها مركز البحوث بجامعة قاريونس
والمعهد العالى لتثقيف المنتجين •
القيت المحاضرة فى ١٢/٥/١٩٨٠م

مقدمة :

كلفنا في هذه الدورة أن أتناول موضوع « المسئوليات التقصيرية للشركاء » . والواقع أن مثل هذا العنوان قد لا يكون مناسباً ، نظراً لغلبة الناحية الفنية عليه ، ولانصراف مصطلح المسئولية التقصيرية - عندنا معشر القانونيين - الى مفهوم معين سأشير اليه فيما بعد .

لذلك فأننى أفضل أن أضع عنواناً لهذا الحديث ، يتسم بالعمومية ، ويكون الحديث فيه أجدى والفائدة أعم . وقد اخترت له عنوان « تقصير الشركاء » . فأرجو من الله التوفيق فى عرض الموضوع ، وآمل منكم أن تساهموا فى اثرائه من خلال الحوار والمناقشة . وبالمناسبة فإن كلية القانون تنتظر منكم ايضاً مساهمات اخرى فى اثراء بحوثها وتوفير المادة العلمية لها ، وذلك من خلال اجابتكم على الاستفسارات والاستبيانات التى ستطلب منكم والمعلومات التى ننتظر أن تزودونا بها . ولعل هذه الدورة تكون بداية لتعاون مثمر فى هذا المجال بين الجامعة ، وعلى الاخص كلية القانون ، والمنشآت الشعبية ، لكى لا تكون مجهوداتنا نظرية بحتة ، بل على العكس ، فإننا نريد لهذه البحوث ان تتفاعل مع الواقع العملى فتثريه وتأصله وتستفيد منه .

لا نأتى بجديد اذا قلنا أن هناك تعارضاً مزمناً بين الحاجة اللامتناهية والمتجددة للانسان والثروة المحدودة للطبيعة . وقد نتج عن ذلك اشباع غير متكافىء لحاجات الناس فى المجتمع الواحد ، ونهم متزايد وتكالب على اقتناء الاموال وعمل وشقاء متواصل بالنسبة للكثيرين ، بالإضافة الى تبديد الثروات الطبيعية . فابتعد الانسان عن طريق السعادة مواصلاً سيره نحو الهاوية والمجهول احياناً (١) .

(١) قال تعالى فى سورة آل عمران « زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والانعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب » . وفى سورة فاطر « هو الذى جعلكم خلائف فى الارض فمن كفر فعليه كفره » . وفى سورة التوبة « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم » .

وأمل الانسان فى أن يحقق مجتمع السعادة على الارض جعله لا فقط بلقمة العيش ، وإنما يسعى أيضا لاستعادة كرامته المفقودة فى الاحيان بسبب المجتمع الذى صنعه بيديه فأشقاءه . وصارت مؤسساته للنقمة والثورة عليها . واصبح الانسان فى سعيه نحو السعادة لا يسعى لتحسين ظروفه المعيشية بزيادة الاجرة والاموال التى يمتلكها بل يسعى للقضاء على العلاقات الظالمة وتحقيق الحرية بتحرير الحاجات وتحرير اشباع افضل لحاجاته المادية والمعنوية (٢) .

ولعلنا نستطيع القول متفائلين ان الثروات الطبيعية تكفى لأكبر قدر من الحاجات البشرية اذا احسن استغلالها اشتراكيا عن طريق المنتجين مع امكانية تقليل ساعات العمل ليتفرغ الانسان لاشباع حاجاته المعنوية . وعلى المجتمع الاشتراكى الجديد ان يرفع هذا التناقض بين المجتمع العادل والحر وزيادة الانتاج وتحقيق اشباع الحاجات (٣) .

وقد تميزت مسيرة الانسان هذه بتحديد ثلاثة أهداف على الاقل ويسعى لتحقيقها . تميزت بالنضال ضد السلطة الفوقية الرئاسية ، القهر والجبر ، والنضال ضد الاستغلال وسرقة عرق الانسان وجهده واسلحته حاجات الغير ، كل ذلك لا يتأتى الا اذا كان الشعب هو صانع القرار خلال مشاركة افراد المجتمع فى تقرير مصيرهم وصناعة القرارات تتعلق بهم ديمقراطيا (٤) .

وقد رأى المجتمع الجماهيرى الا يترك امورا خطيرة كت تحقيق وتحرير الحاجات للمبادرة الفردية فكان أن لجأ الى اسلوب الديمقراطية الشعبية ، التى تقومون انتم كأمناء للجان الشعبية بالمشاركة فى ادارة واسند لها دورا مهما فى مرحلة التحول الثورى وانجاز خطط التنمية

(٢) جاك دروز ، الاشتراكية الديمقراطية (بالفرنسية) ، مطابع ارمان كاريكس ١٩٦٨ ، ط ٢ ، مجموعة وسلسلة التاريخ الحديث ، ص ٥ وما بعدها .
(٣) جاك لوك دلمان ، التسيير الذاتى او ديكتاتورية البروليتاريا ، محاولة فى الدولة العمالية (بالفرنسية) ، الاتحاد العام للمطابع ، باريس ١٩٧٦ ، ص ١٥ وما بعدها .

(٤) الاشتراكية الديمقراطية ، مشار اليه سابقا .
(٥) قارن مقدمة فى القوانين الاشتراكية (بالفرنسية) ، مجموعة من المؤلفين

والمنشأة كأداة للمجتمع الجماهيري لتحقيق أهدافه تعمل على تحقيق الاهداف التى يسعى اليها المجتمع بواسطة التصرفات والعقود والاعمال التى تبرمها او تقوم بها . وتسعى لتنفيذ خطة المجتمع وتحقيق المصلحة العامة شعبيا . ولكن هل يعنى ذلك أن الشريك لا يلتزم بشئ ؟ ان الاجابة لا يمكن تصورها الا بالنفى فما هو مصدر التزامات الشريك يا ترى ؟ وما هى الالتزامات التى تقع على عاتقه ؟ .

التزامات وواجبات الشريك

ان المصدر الاعلى والاسمى لالتزامات الشريك هو الارادة الشعبية التى اسندت اليه القيام بدور معين فى منشأة معينة . صحيح أن الشريك قد يبرم عقد مشاركة ، ولكنه قد لا يكون عقدا بالمعنى الصحيح ، وانما يعنى تحميل الشريك بالتزام محدد تجاه المنشأة والعكس صحيح . فالعلاقة ليست تعاقدية بحتة ولكن الصفة اللائحية ظاهرة فيها . ولعل عقد المشاركة المشار اليه يشبه تجاوزا قرار تعيين موظف عام . ولكن الالتزامات التى تقع على الشريك لا تفرض عليه بقرارات فوقية ديكتاتورية ، ولكنها قرارات مصدرها الارادة الشعبية ، وقد ساهم الشريك فى صنعها على مستويين : ساهم فى صنع السياسة العامة للمجتمع التى اقترتها المؤتمرات الشعبية الاساسية ، وساهم ايضا فى الادوات الديمقراطية فى المنشأة بدءا بالمؤتمر الانتاجى للمنشأة واداته التنفيذية اللجنة الشعبية وانتهاء بالمؤتمر المهنى وامانتة (النقابة) .

ولعل هناك مصدر آخر لالتزامات الشريك منشأة المبادئ العامة للقانون فالقرآن الكريم شريعة المجتمع وهو مصدر للالتزامات والحقوق فلا يعقل فى مجتمع يعلن القرآن الكريم شريعة المجتمع أن تخالف ادواته الديمقراطية شريعتها (٦) .

كتاب وسزابو ، اكاديمية كياو ، بودابست ١٩٧١ م ، منشورات الجمعية الدولية للقانون المقارن ، الكلية العالمية لتعليم القانون المقارن ، ص ٦٠٥ وما بعدها ، آلان بيرفيت ، عندما تستيقظ الصين سريتعد العالم ، مجموعة كتاب الجيب (بالفرنسية) ، مكتبة ارتم فايار ، باريس ١٩٧٣ ، ج ١ ص ٢١١ .

(٦) معمر القذافى ، الكتاب الاخضر ، الفصل الاول ، حل مشكلة الديمقراطية (سلطة الشعب) ، ص ٥٣ . راجع ايضا اعلان سلطة الشعب الصادر فى ٢ مارس ١٩٧٧ م .

وبناء على ما تقدم يكون التخطيط شعبيا من خلال المؤتمرات الأساسية والقرار شعبيا والتنفيذ بلجنة شعبية مصعدة فمصدر التزام الشريك اذن ارادة شعبية جرى التوصل اليها ديمقراطيا (٧) .

ولكن ما هي التزامات الشريك ؟

يلتزم الشريك بمجرد أن يبرم عقد مشاركة مع منشأة ما بالعمل المنشأة لتحقيق مصلحة المنشأة والمصلحة العامة للمجتمع مراعى فى القوانين واللوائح والتعليمات المطبقة لها التى تصدرها المؤتمرات الشعبية الأساسية او الاجهزة الشعبية فى المنشأة ، وعليه أن يقوم بعمله بعناية واهمال او تعسف ويسخر لذلك كل جهده المهنى ويقوم بمهمته باخلاص وفعالية .

وممارسة الشريك لعمله فرض عين يجب أن يقوم به بنفسه ، فخصية لا وكالة فيها وقد عزز من الطابع الشخصى لهذه المهمة تحول الشريك من أجير الى شريك فالاجرة احد مظاهر الاستغلال ولا يحق للشريك يستأجر غيره للقيام بعمل يجب عليه القيام به .

ولا يملك الشريك الا ان يلتزم بساعات العمل والدوام كما يحق للمجتمع والاجهزة الشعبية فى المنشأة .

ويلتزم الشريك باداء المهمة المسندة اينما كان مكانها وحسبما كتسميتها وذلك حسب اختيار الاجهزة الشعبية للمنشأة بدون تحكم اذا أن يتناسب العمل المسند للشريك مع مؤهلاته وخبرته السابقة . واذا الشريك لعمل معين ، بالشروط السابقة فانه لا يملك التخلّى عنه أو الانسحاب منه فالتكليف بمهمة معينة عن طريق الارادة الشعبية بالتصعيد غير قابل للرفض الا لاسباب قوية تبرر ذلك وتقتنع بها الارادة الشعبية . وللتأكد أن يؤدى عمله بعد ذلك بالمرونة اللازمة لكى لا تقتل فيه روح الابداع والتجديد .

(٧) اعلان سلطة الشعب المشار اليه . محاضرات وخطب قائد الثورة ، القذافى ، الكتاب الاخضر ، الفصل الاول ، حل مشكلة الديمقراطية (الشعب) ص ٤٣ وما بعدها . قارن جوفان دجور دجيفيك ، يوغوسلاف مجموعة كيف يحكمون ؟ باشراف جورج بوردو ، بالفرنسية ، المطبعة للقانون والقضاء ، باريس ١٩٦٧ م ، ص ١٧٥ وما بعدها .

وعلى الشريك أن يلتزم أيضا بتعليمات المؤسسات الشعبية وذلك بقصد تنظيم العمل وتجنب الفوضى . فالفوضى هي مقتل الديمقراطية ونقيضها الذى يؤدى الى رضاء الانسان بالديكتاتورية هربا من الفوضى . غير أن الالتزام بهذه التعليمات لا يعنى الخضوع لها اذا تبين عدم شرعيتها لمخالفتها القوانين واللوائح مخالفة ظاهرة نصا وروحا .

وعلى الشريك أن يلتزم بأخلاقيات المهنة بحيث يتجنب اتخاذ وظيفته وسيلة للمتاجرة والابتزاز والرشوة والعمولة ... الخ .

وعلى الشريك الا يستغل مهنته فيحصل على منافع مباشرة ومكاسب مادية وغير مادية منها ، اذ يفترض فى الشريك التفرغ الكامل لاعماله مهنته وذلك يعطيه حق المشاركة فى انتاجها . لكن هذا التفرغ لا يمنع الشريك من ممارسة النشاط الذهنى بأنواعه من كتابة ورسم وموسيقى ورياضة ولا ضير فى أن يدر عليه ذلك قدرا من الاموال شرط الا يكتسب مثل هذا النشاط صبغة تجارية واضحة تؤثر على عمله . ولا حرج ايضا فى ممارسة النشاط الثورى والمشاركة فى مسيرة المجتمع .

وعلى الشريك أن يتحلى بالاستقلال والحياد وعدم التحيز فى معاملة الجمهور وعليه الا يساهم فى نشاط خاص يتعارض مع وظيفته أو يسىء لسمعتها .

وعلى الشريك أن يراعى سر المهنة ، هذا الواجب العام والمطلق الذى يقصد به حماية اكثر من مصلحة بدءا بمصلحة المنشأة ومرورا بمصلحة المستهلك وانتهاء بمصلحة المجتمع (٨) .

ومع ان للشريك الحق فى ابداء رأيه والدفاع عنه كمواطن فى المجتمع ومنتج فى المنشأة ، فانه لا يملك اذا اتخذ قرار ضده بالاغلبية الا ان يمتثل ويلتزم واجب التحفظ فلا يعلن اشياء كان يجب أن تبقى طى الكتمان أو يخالف رأى الذى جرى التوصل اليه ديمقراطيا .

ومعظم هذه الواجبات قد جرى قياسها على واجبات الموظف العام لاقترب المركز القانونى بين الشريك والشخص المكلف بخدمة عامة (٩) .

(٨) بيكمال مارسل ، الموظف : واجباته والتزاماته (بالفرنسية) ، مجموعة الادارة الجديدة ، مطابع بيرجيه ليفرو ، باريس ١٩٧٦ م ، ص ٢٧ وما بعدها .

(٩) قارن قوانين الخدمة العامة المتعاقبة .

تقصير الشريك

تلك هى أهم الالتزامات التى يمكن تصورها واية مخالفة لها تخطأ من الشخص الذى صدر منه التصرف يسأل عنه ولكن ما المقصود بالخطأ ؟ وما هى الاخطاء وكيف تجرى مساءلة الشخص عن أخطائه وما هى العقوبة التى توقع عليه ؟

الخطأ هو انحراف فى السلوك لا يقع فيه الشخص العادى .
باعتباره عملا غير شرعى قد يكون فعلا ايجابيا ، فعلا ماديا . وقد يمتناعا عن عمل يجب القيام به . ولا تنتفى صفة الخطأ سواء الانحراف فى السلوك عن عمد أو عن حسن نية وهناك تصنيفات كـ للخطأ قد يلجأ اليها فى بعض الاحيان لكى يتناسب الجزاء مع الفعل هذه التصنيفات الخطأ البسيط والخطأ الجسيم / الخطأ الظاهر / ذو الخطورة الخاصة والغش . ويمكن اختصارها فى الخطأ البسيط والجسيم الذى قد يكون عمديا ويصل أحيانا الى مرتبة الغش . وانواع الخطأ يمكن أن تنشأ عنه ثلاثة أنواع من المسؤولية جنائية عن فعل يضر ضررا فادحا بمصلحة المجتمع كالاغتداء والتخريب والذى يضر بمصلحة الاقتصاد القومى وسياسة الدولة الاقتصادية والاقتصادى المخطط ، كل هذه الافعال تشكل جرائم جنائية يتولى الموقوف العقاب على مرتكبيها . والذى يتابع مرتكبى هذه الافعال هو النيابة العامة . والمسؤولية الجنائية تمس الشريك أو شخصا ، وقد تكفل قانون الجرائم الاقتصادية بالعقاب على هذه ومتابعة مرتكبيها ، وسد بذلك نقصا فى حماية الاموال العامة ، وحتى صدور هذا القانون فان كثيرا من الافعال اللا اجتماعية كانت تخضع لقانون العقوبات (١٠) .

ولا يفوتنا أن نشير هنا الى دور اللجان الثورية فى كشف كثير الممارسات الخاطئة ومداومة مرتكبيها . ولقد برز هذا الدور واضحا من خلال المحاكمات الثورية التى عقدت تطبيقا للبيان الصادر عن المجلس الثالث للجان الثورية . ومع ان احكام هذه المحاكم لم تصدر بعد أثرها الرادع ودورها الكبير لا يخفيان على أحد (١١) .

(١٠) انظر قانون العقوبات وقانون الجرائم الاقتصادية .

(١١) بيان الملتقى الثالث للجان الثورية .

والنوع الثانى من المسئولية الذى قد ينتج عن الفعل الخاطىء هو
ما يعرف بالمسئولية المدنية ، وهو ما نطلق عليه نحن القانونيين المسئولية
التقصيرية التى اختيرت عنوانا لهذا الحديث . والمسئولية المدنية
التقصيرية بهذا المعنى هى مسئولية التعويض عن الاضرار التى سببها الخطأ
للغير ، فى جسمه أو أمواله أو شعوره وعواطفه ، أى أن الضرر يمكن أن
يكون ماديا أو معنويا ، وقد يصيب الضرر الغير وقد يلحق أحد العاملين
بالمنشأة . وتسأل المنشأة عن الاضرار التى يسببها احد الشركاء فيها بخطئه
للغير ، اذا كان للخطأ علاقة بممارسة الشريك لعمله ، كما لو حدث الخطأ
الذى نشأ عنه الضرر اثناء ممارسة الشريك لعمله ، او كان بسبب أو بمناسبة
تأديته لعمله ، كما لو وضعت الآلات الخطرة التى احدثت الضرر تحت
تصرف الشريك بواسطة المنشأة نفسها .

والواقع أن القضاء فى كثير من الدول يتوسع فى تعويض الغير حتى
فى حالات يبدو فيها الارتباط بين الضرر والعمل بسيطا ومحل نظر عملا
بمبدأ حماية المضرور الذى قد لا يستطيع أن يحصل على تعويض ملائم اذا
رجع مباشرة على مسبب الضرر وحده لان التعويض قد يكون كبيرا يتعدى
ملاءة وذمة الشريك المالية . ويعلل القضاء هذا التشدد بافتراض الخطأ فى
جانب المنشأة لانها على الاقل اساءت اختيار الشريك أو أهملت فى مراقبته
والاشراف عليه (١٢) .

والرجوع على المنشأة بهذه الطريقة لا ينفى حق المضرور فى الرجوع
مباشرة على مسبب الضرر لوحده او بالتضامن مع المنشأة وهذا لا يسقط
حق المنشأة فى الرجوع على متسبب الضرر رجوعا كليا أو جزئيا حسب
كل حالة على حدة . وقد يكون الرجوع تأديبيا بحتا كما سئرى .

أما اذا انتفت كل علاقة ورابطة بين الضرر والعمل الذى كلف به

(١٢) جان ريفيرو ، الوجيز فى القانون الادارى (بالفرنسية) ، الطبعة السادسة ،
١٩٧٣ ، رقم ٢٧١ وما بعدها ص ٢٥٣ وما بعدها . اندريه ديلوبا دير ، المطول
فى القانون الادارى ، ط ٣ ، ١٩٦٣ ، ج ١ ، ص ٦١٢ . عبد الرازق السنهورى
الوسيط فى شرح القانون المدنى ، نظرية الالتزام بوجه عام ، مصادر الالتزام ،
المطبعة العالمية ، القاهرة ، ط ٢ ، ص ١١٥٥ وما بعدها ، وقارن ايضا المراجع
المشار اليها فى رسالتنا للدكتوراه (بالفرنسية) ص ٦٤ وما بعدها .

الشريك فان أى ضرر يحدثه الشريك بالغير تقع مسئوليته عليه وحده بتعويضه فى امواله الخاصة (١٣) .

هذا هو مفهوم المسئولية التقصيرية عندنا وهو موضوع لا ارى التوسع فيه فى مثل هذا المقام . ولذلك اخترت لهذا الموضوع عنوان الشركاء لانه اعم واشمل كما سبق وان اشرت والذي يهمنى الان هو الثالث من أنواع المسئولية .

والنوع الثالث من أنواع المسئولية هو المسئولية التأديبية وهذا من المسئولية يجتمع مع غيره وقد يتوفر لوحده وتظهر هذه المسئولية العلاقة بين الشريك والمنشأة التى يعمل بها فأخطاء الشريك تسبب مادية ومعنوية للشركاء وللمنشأة التى يعمل بها وترتكب تسير المنشأة

والمسئولية التأديبية تضمن للمنشأة فى مواجهة الشريك انتظام وامكانية عقاب المسىء ومحاربة الفوضى والتسيب اللذان يتركان انهما على الانتاج ويسيان لجميع الشركاء ، ويعاقب القانون التأديبى مخالفة القواعد التى تفرض على الفرد بوصفه المهنى وتتعلق بأعمال ويكون من شأنها تحسين مستوى الخدمة ورفع الانتاج .

وقد سبق وان اشرنا الى ان علاقة الشريك بالمنشأة كأداة فنية اهداف معينة ليست علاقة تعاقدية بحتة ولكنها لائحية وتنظيمية ولعل اضافة نوع من الطابع القضائى على القانون التأديبى يتيح اكثر للشريك المقصر للدفاع عن نفسه ، ولكن السائد فى البلاد الاشتراكية هو اضافة الصفة النقابية ايضا على القانون التأديبى اذ تعترف قوانين الدول للنقابات بدور مهم على الاقل فى تحريك الاجراءات والتقصيرية واحيانا تعطى دورا فى اتخاذ القرار نفسه . ولعله من ان يتسع هذا الدور ويقنن عندنا وهناك وسائل كثيرة تجعل هذا الدور فائدة للمجتمع واقل ضررا للشريك فى بعض الحالات ، وذلك بتفدية عقوبات رادعة واقل ضررا للشريك على المدى البعيد . فافساح مجال للشريك المقصر بعد الاعتذار علنا امام الزملاء وممارسة النقد الذاتى عقوبات ملائمة فى كثير من الاحيان . والخطأ الذى يحرك

(١٣) قارن شابوس ، المسئولية العامة والمسئولية الخاصة (بالفرنسية) العامة للقانون والقضاء ، ١٩٥٧ ، ص ٢١ وما بعدها .

التأديبية هو الخطأ المهني وهو خرق للقواعد المكتوبة والمقننة او غير المكتوبة للمهنة ، ويتعلق بعلاقة المنتج الشريك بمنشأته ، هو مخالفة القوانين واللوائح والواجبات المنصوص عليها والنظم المعمول بها ومخالفة اخلاقيات المهنة . وغالبا ما يسبب الخطأ المهني ضررا ماديا او معنويا كبيرا . فالخطأ المهني اذن هو كل عمل يرتكب دون عذر مقبول ، كعدم تنفيذ الالتزام او الواجب المهني بالطريقة الصحيحة ، وكل عمل مخالف للقانون ، وكل عمل يسبب ضررا للاداء الامثل للخدمة ، وكل مخالفة للواجبات المهنية . واذا اردنا أن نعطي أمثلة على الخطأ المهني لقلنا أن الأعمال الآتية تعتبر أخطاء مهنية توجب المسؤولية التأديبية للشريك (١٤) :

(١) عدم التواجد في العمل في الوقت المحدد والتغيب وترك العمل دون عذر أو انذار .

(٢) عدم تنفيذ التعليمات الصادرة من الاجهزة الشعبية دون عذر مقبول .

(٣) سوء معاملة الجمهور في بعض المنشآت التي تتعامل مباشرة مع الجمهور .

(٤) الاهمال في تنفيذ الاعمال المنوطة به والمكلف بها .

(٥) عدم الكفاءة المهنية .

(٦) سوء السلوك والاخلاق .

(٧) الغش وقلة الامانة .

(٨) عدم تنفيذ القانون عمدا .

جزاء التقصير

على أن ذلك لا يعنى ان هذه الاخطاء وغيرها على مستوى واحد من حيث الخطورة والمسئولية . لذلك يجب أن يراعى عند توقيع العقوبة تدرجها لتتناسب مع نوع المخالفة : بسيطة أو خطيرة جدا ، عمدية أو غير عمدية . وكذلك يجب أن يراعى الدافع للمخالفة ، ومقدار الضرر الذى احدثه ، وباختصار يجب أن تراعى الظروف الموضوعية والشخصية

(١٤) الموظف ، واجباته ، والتزاماته ، مشار اليه .

لكل حالة ، كما يجب أن تتناسب الاهداف مع الوسائل اللازمة لتحقيق
فتتحقق اهداف العقوبة من ردع للغير واصلاح المخطيء وتصان
المجتمع العليا ويعود المخطيء في كثير من الاحيان الى جادة الصواب
ان تضيع على المجتهد حقوقه .

والمعروف أن المسؤولية التأديبية لا تخضع لمبدأ الشرعية الذي
له المسؤولية الجنائية فلا يطبق المبدأ القائل لا جريمة في جريمة ولا
بنص . ولكن ذلك لا يعنى استبعاد مشاركة جهة قضائية من خارج المدعى
توقيع العقوبة أو أن يكون قرار التأديب خاضعا للطعن فيه امام
كضمان للشريك ضد التعسف (١٥) .

وعليه فان الخطأ التأديبي هو العمل الذي يرتب المسؤولية
(يسبب الجريمة التأديبية) ويتمثل بوضوح في مخالفة القوانين
والنظم ويتطلب : -

أ - وجود خطأ عمدى أو غير عمدى ايجابى (فعل) أو
(امتناع) .

ب - ذا علاقة بالوظيفة أو المهنة يرتكب أثناء تأدية العمل أو
ولكنه يرتبط بالمهنة .

والعادة أن تكون العقوبة التأديبية شخصية تلحق الشريك
ولكن ذلك لا يمنع من مساءلة اللجنة الشعبية أو المؤتمر الانتاجى
يقصران ويهملان فى اكتشاف الخطأ ومتابعة الشريك المخطيء . وفى
الحالة ربما أمكن القول بأن المسؤولية جماعية لا تلحق الشريك
وحده . ولكننا لا نعتقد ذلك لانه ، وان أمكن مساءلة الآخرين
متفاوتة عن خطأ ارتكبه الغير ، فان هذه المسؤولية لا يمكن تصور
الاقل دون افتراض الخطأ فى جانب الشركاء الآخرين الذين قصروا
القيام بواجباتهم واهملوا فى ممارسة واجب الرقابة واليقظة
المقصرين . ولكن ما هو نوع العقوبة الذى يمكن أن يوقع على
المخطيء ؟ ان اللوائح والقوانين التأديبية الخاصة بالمنشآت
الانتاجية لم تصدر بعد ، حسب علمنا ، لذلك فلا حرج عندنا ولا

(١٥) القيت هذه المحاضرة قبل قرار اللجنة الشعبية العامة باصدار اللائحة
للشركات والمنشآت المملوكة للمجتمع الذى صدر فى ١٤ يولييه ١٩٨٠ م .

الاستئناس فى ذلك بقوانين الخدمة العامة بما لا يتعارض وطبيعة العمل
فى المنشآت الشعبية .

ان العقوبة التأديبية لا يمكن أن تخرج عن كونها تخفيفا فى المستوى
المادى او المعنوى للشريك ، وقد تبدأ بالانذار واللوم وتصل الى الحرمان
من بعض المزايا والنقل الى مهمة أو جهة أخرى . ولكن هل يمكن أن تصل
العقوبة فى ظل مبدأ شركاء لا أجراء الى حد انهاء المشاركة (الفصل) ؟
اننا نعتقد بإمكانية ذلك تحت شروط معينة . وقبل توضيح رأينا نرى أن
نلقى نظرة على المقصود بالمشاركة هنا فى المنشآت التى يملكها المجتمع
ان المشاركة طبقا للاطروحات الجديدة تعنى المشاركة فى ملكية الانتاج وليس
المشاركة فى ملكية أدوات الانتاج ورأس مال المنشأة الذى يملكه المجتمع .
تعنى ان يتحرر الشريك من عبودية الاجرة فلا ينتج لحساب الغير . ولكن
حق الشريك فى ملكية انتاجه مصدره ما يقوم به من جهد وما يؤديه من عمل
وليس ملكيته لحصة فى رأسمال المنشأة (١٦) . ومن هنا وما دام حق
الشريك مرتبطا بما يقوم به من جهد وما يؤديه من عمل ، فانه اذا أخطأ
واهمل وتقاعس عن القيام بمهمته ، الى الحد الذى يلحق ضررا كبيرا
بالمنشأة التى يعمل فيها ، من حق بقية الشركاء ان يضعوا حدا لهذا
الاستنزاف المستمر للمنشأة والتخريب المتواصل وذلك بانهاء مشاركته . ولا
يستطيع هذا الشريك أن يحتج بالمشاركة لانها لا تعنى هنا المشاركة فى
رأسمال المنشأة بحيث لا يجوز لبقية الشركاء أن ينهوا مشاركته اجباريا دون
تصفية المنشأة لان هذا الحل لا يطبق الا فى المنشأة التى يتعدد فيها الملاك
الذين يقومون بنشاط اقتصادى خاص فى منشأة يملكون رأسمالها .

وهذا لا يعنى أن يستغنى عن الشريك الذى انهيت مشاركته ، فبامكان
المجتمع أن يسند اليه مهام أخرى تتناسب مع مؤهلاته وميوله ، وبامكانه
أن يمارس نشاطا مشروعيا وانتاجيا لحسابه الخاص ، ويمكن أن يستفيد
أيضا من مظلة الضمان الاجتماعى اذا كان ممن تشملهم هذه الحماية (١٧) .
والخلاصة ان هذا الانسان لن يسقط كمّا مهما فى سلة النسيان . ولكننا
لا ننصح باللجوء الى هذه العقوبة الا فى الحالات الميئوس منها ونرى

(١٦) معمر القذافى ، الكتاب الاخضر ، الفصل الثانى ، حل المشكل الاقتصادى ،
« الاشتراكية » ص ٣٢ .

(١٧) راجع خطب ومحاضرات قائد الثورة ، وعلى الاخص لقاءاته بأساتذة وطلبة
كلية القانون .

ايضا الا يسند توقيع العقوبات الى جهة واحدة ، فالعقوبات القاسية والخطيرة يجب أن توقع من جهة تملك صلاحيات اوسع من الجهة التي توقع العقوبات البسيطة ، فاذا كانت عقوبة اللوم والانذار وما شابه يمكن أن تتخذ في اللجنة الشعبية ، فان عقوبة مثل انهاء المشاركة ، من العقوبات الخطيرة ، لا بد ان يشرف على توقيعها المؤتمر الانتاجي بالتشاور مع المؤتمر المهني (النقابة) .

وكذلك فاننا لا ننصح بالاكثار من توقيع عقوبات لا تتماشى مع توجه الاشتراكية التي تفترض توظيفاً أمثل للطاقات البشرية كتلك العقوبات التي تقضى بالوقف المؤقت عن ممارسة العمل أو الاحالة على التقاعد .

ونريد أن ننوه ايضاً الى اهمية اتاحة الفرصة للشريك ليدافع نفسه وتمكينه من الاطلاع على الوثائق والمستندات المقدمة ضده . ولا من المفيد ايضاً ، في بعض الحالات على الاقل ، تمكين الشريك من المشاركة في القرارات التأديبية خاصة امام القضاء .

خاتمة

وتوقيع العقوبة التأديبية لا يعنى ان تقفل امام الشريك المخطط أبواب التوبة ورد الاعتبار والعفو مع استرجاع كل الحقوق أو بعضها . أن دوافع الخطأ والانحراف لا ترجع دائماً للفرد نفسه وإنما قد ترجع جملة عوامل موضوعية ترجع للمجتمع القديم نفسه وترسباته الفكرية وقيمه المادية والمعنوية وتراثه الثقافي وهذا المجتمع القديم في طريقه للتصفية المعنوية بعد أن تهدمت أركانه المادية (١٨) .

ونود أن نقول في النهاية انه لا مصلحة للشريك المنتج في التقصير والاهمال والتقصير ، لانه تحرر من عبودية عقد العمل الذي يعترف له بمحددات ومزايا مالية هيينة مهما زاد انتاجه ، يعطيه اجرة مقابل جزء انتاجه الذي يذهب للغير .

فعلاقته بالمنشأة تفترض انتفاء الاستغلال والمشاركة تعنى ايمانه بمشاركته في الادارة . فالقرارات شعبية لا تفرض عليه ، بل يشترك

(١٨) قارن كلمة الرائد ركن/عبد السلام جلود في لقاءه بأستاذة الجامعات بطرابلس في ١٠ - ١٢ - ١٩٧٩ م .

صنعها ، وانتاجه لا يذهب الى غيره . وبذلك يتحرر المنتج من الاستغلال والسلطة الرئاسية الفوقية القمعية ، ويعيش فى مجتمع ديمقراطى . وبهذه الطريقة يتم الاصلاح لا عن طريق العقوبة وحدها ، ولكن ايضا عن طريق تغيير العلاقات الظالمة نفسها . وكما قلنا فى السابق فان الديمقراطية وتحقيق الحرية بتحرير الحاجة وانتفاء علاقة الاستغلال والتبعية لا تعنى الفوضى والتسيب ورفض الانصياع للنظام والعقل الجماعى ، فذلك هو مقتل الديمقراطية ومقبرة الحرية ، لان الشعوب قد ترضى بالدكتاتورية فى سبيل ان تتخلص من الفوضى (١٩) . وعليه فان الشريك لا يملك أن يتصرف كما يريد ، وينجو من المساءلة وايقاع العقوبة التأديبية عليه ، بحجة المشاركة ، فالشريك هنا لا يتحول الى رأسمالى يفعل ما يريد لانه يملك المنشأة فملكية المنشأة الاشتراكية تعود للمجتمع والمنتج شريك فى الادارة وشريك فى الانتاج مع ما يترتب على هذه التفرقة من آثار (٢٠) .

والسلام عليكم ورحمة الله . . .

(١٩) تعرف هذه الظاهرة بنداء النظام ، وهناك من يرى ان احد الاسباب الهامة والمؤثرة فى انتصار الفاشية فى ايطاليا والنازية فى المانيا هو مرحلة من الفوضى وانعدام الامن التى سبقت وصول هذين النظامين للحكم وسيطرتهما على مقدرات البلدين .

(٢٠) قارن جان بيير فيريه جان ، محاولة فى الملكية الاجتماعية ، من الملكية الخاصة الى الملكية العامة ، التجربة اليوغوسلافية فى الاشتراكية الزراعية (بالفرنسية) تقديم ميشيل هنرى فابر ، المكتبة العامة للقانون والقضاء ، باريس ١٩٦٣ ، ص ١٤٥ وما بعدها . سوزان دالينى ، محاولة فى مبادئ القانون المدنى الاشتراكى ، تقديم جان كاربونييه (بالفرنسية) المكتبة العامة للقانون والقضاء باريس ١٩٧٦ م ، ص ٣ وما بعدها .

طبع على
مطابع الماس
كاليارى - إيطاليا